معامل استرداد القيمة: حل إسلامي مقترح لمشكلة انخفاض قيمة الدين الشرائية في القرض الحسن

(دراسة حالة تطبيقية على الانهيار النقدي في تركيا ٢٠٢٠-٢٠٢٤)

د. ضرار أبو سيسي

دكتوراة في هندسة التحكم والسيطرة

باحث في الاقتصاد الإسلامي وتحدياته المعاصرة وأستاذ في الاقتصاد السياسي والإدارة

إلى الباحثين عن عدالة المبادلة في عصر النقود الورقية، وإلى طلاب الاقتصاد الإسلامي الذين يبحثون عن حلول عملية لعصرهم.

هذا البحث يمثل رأيًا بحثيًا يُعرض على أنظار الفقهاء المتخصصين في الاقتصاد الإسلامي للنظر والتدقيق، ولا يُفتى به ولا يُعمل بمقتضاه إلا بعد إقراره من جهة علمائية متخصصة ومجامع فقهية معتبرة. فباب الاجتهاد في النوازل المالية المعاصرة مفتوح، لكن الفتوى فيه وقف على أهله.

الملخص

يعاني النظام المالي العالمي من مشكلة بنيوية تتمثل في انخفاض قيمة الدين بمرور الوقت نتيجة التضخم، مما يؤدي إلى ظلم الدائن الذي يسترد قيمة أقل مما أقرض. في المقابل، يؤدي الانكماش إلى ظلم المدين الذي يسدد أكثر مما اقترض. النظام الحالي يحاول معالجة هذه المشكلة عبر الفائدة الربوية (التي تضمن زيادة ثابتة) أو مؤشرات التضخم العامة (غير الدقيقة)، وكلاهما لا يحقق العدل الكامل.

يقدم هذا البحث حلاً إسلاميًا مبتكرًا يتمثل في **معامل استرداد القيمة** (Value Recovery Coefficient - VRC)، وهو معامل رقمي يعبر عن تغير القوة الشرائية للنقود بين تاريخ الاستدانة وتاريخ السداد، استناداً إلى أسعار مجموعة من السلع الأساسية التي تُشكّل **سلة استرداد القيمة**، والمستمدة من منهجية "ميزانية الأسرة" المعتمدة إحصائيًا والمنضبطة بضوابط شرعية من حديث الأصناف الستة الربوية.

يقوم المعامل على تحويل قيمة الدين لحظة الاستدانة إلى "**دينار القيمة** (Value Dinar - VD)"، وهو وحدة قياس افتراضية تعبر عن القوة الشرائية الثابتة. وعند السداد، يتم تحويل دينار القيمة إلى العملة الجارية. المعادلة الأساسية:

$$VRC(t_1,t_2) = (\sum_{i=1}^{n} w_i \cdot P_i(t_2))/(\sum_{i=1}^{n} w_i \cdot P_i(t_1))$$

وقيمة السداد العادلة $Sfair = D \times VRC$ مع تقييد التطبيق بشرط "**الغبن الفاحش**" (أي عندما يتجاوز تغير قيمة VRC عتبة ٢٠٪ مثلاً (مما يُغلق باب الربا ويحفظ طبيعة القرض الحسن الإرفاقية. وقد أثبتت الدراسة التطبيقية بأثر رجعي على حالة الانهيار النقدي في تركيا (٢٠٢٠–٢٠٢٤) صلاحية النموذج وعدالته وقصور أدوات القياس التقليدية عن تحقيقها.

الفصل الأول: مشكلة البحث: الظلم الصامت في الوفاء بالمثل الصوري

عندما يُقرض شخص آخر مبلغًا من المال، فإن قيمة هذا المال تتآكل بمرور الوقت بسبب التضخم. عندما يسدد المدين بعد سنة، يسدد نفس العدد من الوحدات النقدية، لكن قيمتها الحقيقية (قدرتها الشرائية) تكون أقل. هذا هو الظلم الصامت الذي يعيد توزيع الثروة من الدائنين إلى المدينين دون وجه حق.

تعريف المشكلة بشكل علمي

المشكلة: فقدان القوة الشرائية للدين بمرور الزمن.

لتكن $V(t)$ هي القوة الشرائية لوحدة نقدية واحدة في الزمن t إذا اقترض المدين مبلغًا D في الزمن t فإن قيمته الحقيقية هي $Real\ Value(D,t1) = D \times V(t1)$ عند السداد في الزمن $t2$، يسدد المدين نفس المبلغ D، وقيمته الحقيقية $RealValue(D,t2) = D \times V(t2)$

الظلم يحدث عندما:

- $V(t1) > V(t2)$ (تضخم) ← الدائن يظلم
- $V(t1) < V(t2)$ (انكماش) ← المدين يظلم

محاولات النظام الحالي لحل المشكلة وإخفاقاتها

١. **الفائدة الثابتة**: ربا محرم، ولا تعكس بدقة تغير القيمة.

٢. **ربط الدين بمؤشر التضخم العام** : CPI المؤشرات العامة لا تعكس بدقة السلع الأساسية التي تهم المستهلك، وقد تتلاعب بها الحكومات.

٣. **ربط الدين بالذهب** : جيد، لكن الذهب ليس وحده معياراً كافيًا للقيمة في الاقتصاد الحديث، وقد يتأثر بالمضاربات.

٤. **القرض بالعملات الأجنبية (الدولرة)** : ينقل عبء مخاطر سعر الصرف كله إلى المدين، مما يؤدي إلى ظلم فادح له إذا انهارت عملته المحلية.

سؤال البحث : كيف يمكن ضمان العدل بين الدائن والمدين في القرض الحسن، بحيث يسترد الدائن قيمة ما أقرض (قوة شرائية) دون زيادة ولا نقصان، وذلك بطريقة عملية قابلة للتطبيق في العصر الحديث، مع مراعاة الضوابط الشرعية وتجنب الربا؟

الفصل الثاني: تحرير محل النزاع الفقهي في تعويض انخفاض قيمة الدين

لا يمكن تقديم أي حل عملي لمشكلة انخفاض قيمة الدين دون استيفاء النظر الفقهي الأصولي، إذ إن المانعين لهذا التعويض يستندون إلى أدلة معتبرة، وتجاهلها يُضعف أي اجتهاد. وعليه، يعرض هذا الفصل حجج الفريقين بأمانة، ثم يحاول الوصول إلى ترجيح يسمح ب"معامل استرداد القيمة" المقترح، دون أن يكون بابًا للربا.

مذهب المانعين: أدلتهم ومناقشتها

- **أدلة المانعين:**
  - **قرارات المجامع الفقهية**: وعلى رأسها قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم ٤٢ (٤/٥) الذي ينص على أن "العبرة في وفاء الديون الثابتة بالعملة الورقية هي بالمثل، وليس بالقيمة"، سداً للذريعة إلى الربا.
  - **سد الذريعة**: ربط الدين بمؤشر للأسعار يفتح باب المراباة، إذ يتحول القرض من عقد إرفاق إلى أداة استثمار مضمونة القيمة.
  - **طبيعة عقد القرض**: عقد القرض مبني على الإرفاق، والمقرض يعلم أن قيمة العملة تتغير، ويدخل طواعية، فيتحمل تبعة التضخم اليسير أو المتوسط.

- **مناقشة أدلة المانعين:**

- أما القرارات فتُحترم، لكن الفتوى تتغير بتغير الزمان والمكان، وقد صدرت في سياق تضخم محدود، أما اليوم فنحن أمام انهيارات متكررة للعملات لم تكن في حسبان الفقهاء الأوائل.
- وأما سد الذريعة فيُمكن ضبطه باشتراط "الغبن الفاحش" وليس أي تغير.
- وأما الإرفاق فليس معناه إذنًا بظلم الدائن؛ فقاعدة "لا ضرر ولا ضرار" تحكم العقود كلها.

مذهب المجيزين: أدلتهم وضوابطهم

- **أدلة المجيزين:**

- **قاعدة "لا ضرر ولا ضرار":** إذا صار الوفاء بالمثل الصوري ضرراً فاحشًا على الدائن، وجب رفعه. والتعويض هنا ليس زيادة، بل جبر للضرر.
- **العبرة في العقود بالمقاصد والمعاني:** المقصود من النقود الورقية قوتها الشرائية لا عينها، فالمثل الحقيقي هو تلك القيمة لا العدد الورقي.
- **تغير قيمة النقود الورقية تغيراً فاحشًا يُلحقها بالفلوس الرائجة لا بالأثمان الثابتة:** وهذا يجعل رد القيمة واجبًا عند بعض الفقهاء كالإمام أبي يوسف في الفلوس.

ترجيح هذا البحث "الجواز المشروط وليس المطلق"

هذا البحث لا يتبنى جواز التعويض عن أي تضخم، بل يتبنى مذهبًا وسطًا شديد الانضباط:

١. **التعويض لا يجوز إلا عند "الغبن الفاحش"** الذي يُخرج العقد عن مقتضى الإرفاق. يُقترح حد كمي: **إذا تجاوز معامل استرداد القيمة (VRC) عتبة ٢٠٪ أو ٣٠٪** خلال مدة القرض، وإلا فلا يُطبَّق أي تعويض.

٢. **التعويض ليس زيادة مشروطة مرتبطة بالأجل**، بل هو معادلة موضوعية لتغير الأسعار، وقد تؤدي إلى النقصان (في حالة الانكماش)، مما يجعله ليس من الربا في شيء.

٣. **يوافق عليه الطرفان طواعية** في العقد، ولا يفرضه القانون العام، ليبقى القرض الحسن الخالي من أي تعديل هو الأصل. هذا الترجيح يحقق مقاصد الشريعة (العدل) ويغلق باب الربا.

الفصل الثالث: منهجية بناء "سلة استرداد القيمة" – أساس اختيار السلع وأوزانها

من الأصناف الستة الربوية إلى سلة معاصرة

ذكر الحديث الشريف الأصناف الستة (الذهب، الفضة، البر، الشعير، التمر، الملح) كمحور للتعامل الربوي. نحن نستلهم من الحديث مبدأً أوسع: أن العدل يقتضي رد المثل الحقيقي، وأن السلع الأساسية التي تقوم بها حياة الناس هي المقياس الأعدل لقيمة المال. لذلك، نقترح بناء السلة انطلاقًا من مفهوم "**الاستهلاك الأساسي للأسرة**".

آلية تحديد السلع والأوزان: منهج "ميزانية الأسرة"

لتجنب التحكم البشري، يتم ربط الأوزان ببيانات رسمية مستقرة وفق الخطوات التالية:

١. **الاعتماد على مسح الإنفاق الدوري** الذي تجريه أجهزة الإحصاء الوطنية.

٢. **تجميع السلع في فئات**: الفئة الغذائية (قمح، أرز، زيت، حليب...)، فئة الطاقة (كهرباء، غاز)، فئة السكن والملبس. **يُستبعد الذهب والفضة من السلة الاستهلاكية الأساسية** فهي ليست من بنود الإنفاق اليومي.

٣. **الوزن = الوزن في الرقم القياسي لتكاليف المعيشة**: كل سلعة تحصل على وزن مساوٍ لنسبتها من إجمالي إنفاق الأسرة على سلة الحد الأدنى.

فكرة "السلة المزدوجة" لمعالجة التضخم المفرط طويل الأجل

نقترح نموذجًا من طبقتين : Tiered Basket

- **السلة الأساسية (٩٠٪ من الوزن)**: تتكون من السلع الاستهلاكية (غذاء، طاقة، ملبس) حسب ميزانية الأسرة. وهي التي تحكم القروض قصيرة ومتوسطة الأجل.
- **السلة الاحتياطية (١٠٪ من الوزن)**: تشمل الذهب والفضة فقط، كحماية من التضخم المفرط المزمن أو انهيار العملة الكلي. هذه النسبة الصغيرة تحفظ القيمة على مدى طويل دون أن تجعل الدين رهينة لتقلبات المضاربة.

الفصل الرابع: معامل استرداد القيمة – (VRC) التعريف والمعادلات

تعريف معامل استرداد القيمة

معامل استرداد القيمة VRC هو معامل رقمي يعبر عن تغير القوة الشرائية للنقود بين تاريخ الاستدانة t1 وتاريخ السداد t2، بناءً على سلة استرداد القيمة.

المعادلة الأساسية (مع اختيار سنة الأساس t0 =t1)

$$VRC(t_1,t_2) = (\sum_{i = 1}^n w_i \cdot P_i (t_2))/(\sum_{i = 1}^n w_i \cdot P_i (t_1))$$

- w_i = الوزن النسبي للسلعة i، منهج ميزانية الأسرة $\sum w_i=1$
- $P_i(t)$ = سعر السلعة i في الزمن t

قيمة السداد العادلة مع شرط الغبن الفاحش

لا يُطبَّق المعامل إلا إذا بلغ التغير حدًا فاحشًا، وإلا بقي الوفاء بالمثل. وعليه تُصبح صيغة السداد:

$$Sfair = \begin{cases} D \text{ if } |VRC - 1| < \delta \\ D^* VER \text{ if } |VRC - 1| \geq \delta \end{cases}$$

حيث δ عتبة الغبن المقترحة (مثلاً ٠.٢٠ أي ٢٠٪). هذا يحمي القروض قصيرة الأجل من التعقيد ويغلق باب الربا.

حالات المعامل

- استقرار الأسعار ← $VRC \approx 1$ يسدد المدين المثل.
- تضخم فاحش ← $VRC > 1+\delta$ يسدد زيادة تعويضية.
- انكماش فاحش ← $VRC < 1-\delta$ يسدد أقل (عدل للمقترض).

الفصل الخامس: دينار القيمة – (VD) الوحدة المقترحة للقياس

تعريف دينار القيمة

دينار القيمة (Value Dinar - VD) هو وحدة قياس افتراضية تعبر عن القوة الشرائية الثابتة، حيث:

$$VD = \sum_{i=1}^{n} wi$$ كمية السلعة i

وسعره اليومي بالعملة الجارية:

$$\text{Pprice VD(t)} = \sum_{i=1}^{n} wi\,.\ Pi(t)$$

تحويل الدين إلى دينار قيمة والعكس

- عند الاستدانة (t1) PriceVD/D = VDdebt
- عند السداد (t2) PriceVD × VDdebt= Sfair

وهذا مطابق ل (t2,t1)VRC × D = Sfair، مما يثبت تماسك النموذج.

الفصل السادس: النمذجة الرياضية وتحليل الحساسية

بعد أن أسسنا لمعامل استرداد القيمة (VRC) رياضيًا في الفصل الرابع، يظل السؤال الأهم لدى الناقد: **ماذا لو تغيرت أوزان السلة (wi)؟ هل تنهار النتائج؟ هل يمكن التلاعب بها لصالح طرف على حساب آخر؟**

هذا الفصل يجيب على هذا السؤال ب "تحليل الحساسية(Sensitivity Analysis)"، وهو أسلوب رياضي معياري لاختبار متانة النموذج. سنثبت فيه أن النموذج **مستقر** (Robust) ولا يتأثر بشكل حاد بالتعديلات الطفيفة في الأوزان، مما يغلق باب الطعن فيه من هذه الجهة.

الحالة الأساسية – Base Case من دراسة تركيا

نعيد تذكير القارئ بالحالة الأساسية التي حسبناها في دراسة تركيا (٢٠٢٠–٢٠٢٤). لدينا ثلاث سلاسل أسعار أساسية:

المؤشر	الرقم القياسي	الرقم القياسي	معامل VRC للصنف منفردًا
الغذاء (VF V_F)	560.5	3,364.9	**6.00**
الطاقة (VE V_E)	508.2	2,385.7	**4.69**
التضخم العام	732.3	3,676.4	**5.02**

السلة الأساسية المقترحة (السلة أ في الفصل السابع):

- وزن الغذاء wF = 0.75
- وزن الطاقة wE = 0.25

- VRC للسلة VRCbase = (6.00 × 0.75) + (4.69 × 0.25) = 5.67
- قيمة السداد العادلة (من قرض ١٠٠٠٠ ليرة) ٥٦٧٠٠٥٦٧٠٠ ليرة .

هذه هي نقطة الارتكاز . سنقارن بها كل السيناريوهات التالية .

سيناريوهات تغيير الأوزان

سنقوم باختبار سبعة سيناريوهات تتراوح بين المنطقي والمبالغ فيه عمداً، لنغطي كل اعتراض محتمل .

السيناريو	وصف التغيير	وزن الغذاء (wF*wF*)	وزن الطاقة (wE*wE*)	وزن التضخم العام (wC*wC*)	وزن الذهب (wG*wG*)	الناتج VRC	قيمة السداد (ليرة)
الأساس (سلة أ)	السلة المقترحة (قوت أساسي)	0.75	0.25	0	0	5.67	56,700
أغلبية غذاء	أسرة فقيرة جدًا تنفق 90% على الطعام	0.90	0.10	0	0	(0.90×6.00)+(0.10×4.69)=(0.90×6.00)+(0.10×4.69)= 5.87	58,700
مساواة تامة	50% غذاء، 50% طاقة	0.50	0.50	0	0	(0.50×6.00)+(0.50×4.69)=(0.50×6.00)+(0.50×4.69)= 5.35	53,500
إدخال التضخم العام (سلة ب)	سلة موسعة (60% قوت، 40% تضخم عام)	0.60	0	0.40	0	(0.60×6.00)+(0.40×5.02)=(0.60×6.00)+(0.40×5.02)= 5.61	56,100
سلة الحكومة	اعتماد كلي على مؤشر CPI	0	0	1.00	0	5.02	50,200
سلة الذهب	احتياطي هائل (30% ذهب، 70% قوت)	0.70	0	0	0.30	(0.70×6.00)+(0.30×4.69)=(0.70×6.00)+(0.30×4.69)= 5.61	56,100

السيناريو	وصف التغيير	وزن الغذاء (wF*wF*)	وزن الطاقة (wE*wE*)	وزن التضخم العام (wC*wC*)	وزن الذهب (wG*wG*)	الناتج VRC	قيمة السداد (ليرة)
تلاعب متطرف	50% ذهب، 50% قوت (أسوأ سيناريو)	0.50	0	0	0.50	(0.50×6.00)+(0.50×4.69)=(0.50×6.00)+(0.50×4.69)= 5.35	53,500

*ملاحظة: سعر الذهب في هذه الفترة ارتفع بنسبة مقاربة لسعر الصرف، أي بمعامل ~4.69، فتم اعتبار VG=4.69VG=4.69

تحليل النتائج: البرهان على الاستقرار

لننظر إلى قيم السداد في الجدول أعلاه:

١. **تقلب محدود جداً**: أدنى قيمة سداد كانت **٥٠٢٠٠** ليرة (سيناريو ٥: سلة الحكومة)، وأعلاها **٥٨٧٠٠** ليرة (سيناريو ٢: أغلبية غذاء). المدى هو **٨٥٠٠ ليرة فقط**، أي ما يعادل **نسبة تذبذب ± 8% تقريباً** حول القيمة الأساسية. في بيئة كان التضخم فيها ٥٠٠٪، هذا الاستقرار مذهل.

٢. **العدل يتحقق في كل السيناريوهات المعقولة**: لاحظ أن أسوأ قيمة سداد (٥٠٢٠٠) لا تزال تحفظ ٨٤٪ من القوة الشرائية للقوت الأساسي، بينما الوفاء بالمثل (١٠٠٠٠) لم يحفظ سوى ١٧٪! إذن، **أي سلة تمس القوت الأساسي أفضل بمراحل من نظام الوفاء بالمثل**.

٣. **السيناريو المتطرف (رقم ٧) لا يزال مستقراً**: حتى عندما ضخمنا وزن الذهب ل ٥٠٪، انخفض VRC إلى ٥.٣٥ فقط، بخسارة قدرها ٦٪ عن الحالة الأساسية. هذا يثبت أن إدخال الذهب بنسبة معقولة (١٠٪ كما في السلة المزدوجة) لن يضر العدالة.

٤. **الخلاصة البيانية**: إذا رسمنا النتائج، فسنرى أن منحنى قيمة السداد يكاد يكون أفقياً عبر تغييرات كبيرة في الأوزان. النموذج **غير حسّاس** (Insensitive) للتغيرات الطفيفة والمتوسطة في الأوزان، مما يجعله ثابتاً ومنيعاً ضد تهمة "التحكم بالأوزان."

تحليل عتبة الغبن الفاحش (δ)

نذكر أن صيغة السداد النهائية تتضمن الشرط |VRC−1|≥δ|VRC−1|≥δ هنا نثبت أهميته الحاسمة في سد ذريعة الربا:

- في مثال تركيا، VRCbase=VRCbase 5.67= 5.67 هنا تحقق الغبن الفاحش بكل تأكيد |1−5.67|=4.67≫0.20 فوجب التعويض.
- **لكن**، لو تخيلنا دولة تضخمها السنوي ٣٪ لمدة سنة. باستخدام نفس السلة، سيكون VRC 1.03≒VRC 1.03. هنا |1−1.03|=0.03 وهو أقل من δ=0.20 إذن:

10,000 = D = Sfair

لا تعويض! وهذا بالضبط ما قصدناه: النموذج ينام ولا يستيقظ إلا عند الكوارث النقدية، حفاظًا على طبيعة القرض الحسن. هذه هي أعظم حماية ضد تحويله إلى أداة ربا.

الخلاصة الرياضية

قدم هذا الفصل دليلاً كميًا على أن نموذج VRC

- **ثابت ومستقر**: لا يتأرجح بعنف مع تغيير الأوزان، طالما بقيت السلع الأساسية في القلب.
- **عادل في كل الأحوال**: أي سلة تمس القوت تقدم حماية للدائن أفضل بكثير من الوفاء بالمثل.
- **محكوم بضوابط**: عتبة الغبن الفاحش تجعله أداة طوارئ، لا أداة ربا مستترة.

الفصل السابع: دراسة حالة بأثر رجعي: اختبار VRC على بيانات حقيقية من تركيا (٢٠٢٠-٢٠٢٤)

مقدمة وهدف الدراسة

يهدف هذا الفصل إلى اختبار معامل استرداد القيمة VRC بأثر رجعي على بيانات حقيقية من الجمهورية التركية للفترة من يناير ٢٠٢٠ إلى يناير ٢٠٢٤، وهي فترة تجمع بين تضخم مرتفع جداً وتوفر بيانات إحصائية رسمية. سنثبت أن نموذج VRC لم يكن ليزيد الدين زيادة ربوية، بل كان ليعيد القوة الشرائية الحقيقية التي التهمها التضخم.

منهجية الدراسة

لتجنب الجدل حول اختيار السلة، صممنا ثلاث سلات مختلفة بأوزان مستمدة من مسح ميزانية الأسرة التركية لعام ٢٠١٩:

١. **السلة (أ): سلة الحد الأدنى للغذاء والطاقة** الخبز ٤٠٪، زيت دوار الشمس ٢٠٪، الحليب ١٥٪، الكهرباء والغاز ٢٥٪.

٢. **السلة (ب): سلة موسعة** الغذاء ٦٠٪، الملابس ١٠٪، النقل العام ٣٠٪.

٣. **المؤشر الرسمي**: (CPI) كمؤشر مرجعي.

افتراض القرض: مبلغ ١٠٠٠٠ ليرة تركية أُقرض في ١ يناير ٢٠٢٠ وسُدد في ١ يناير ٢٠٢٤

عرض البيانات الرسمية المستخدمة من TÜİK ومصادر دولية

السنة	الرقم القياسي للغذاء	الرقم القياسي للإسكان	الرقم القياسي للتضخم العام - (CPI)
2020	560.5	508.2	732.3
2021	696.6	598.3	875.8
2022	1,293.2	1,013.6	1,508.9
2023	2,144.3	1,353.2	2,319.8
2024	**3,364.9**	**2,385.7**	**3,676.4**

حساب معاملات استرداد القيمة (VRC)

- VRC للغذاء: 3364.9/560.5=6.00
- VRC للطاقة: 2385.7/508.2=4.69
- VRC للسلة (أ): (0.75×6.00)+(0.25×4.69)= 5.67
- VRC للسلة (ب) - تقديري: (0.60×6.00)+(0.40×5.02)=5.61
- VRC للتضخم العام (CPI): 3676.4/732.3 =5.02

جدول النتائج والمقارنة

أداة القياس	قيمة السداد (ليرة)	القوة الشرائية (مكافئ لسلة الغذاء)	تحليل العدالة والظلم
الوفاء بالمثل (الحالي)	10,000	تدهورت من 100 إلى 16.7 وحدة (خسارة 83.3%)	ظلم فاحش للدائن
الربط بالذهب (تقريبي)	~46,900	~78 وحدة	لم يصل للقيمة الحقيقية للغذاء

أداة القياس	قيمة السداد (ليرة)	القوة الشرائية (مكافئ لسلة الغذاء)	تحليل العدالة والظلم
الربط بمؤشر CPI العام	50,200	83.7 وحدة	أفضل، لكنه لا يزال أقل من القيمة الحقيقية للغذاء
السلة (أ) – القوت الأساسي (VRC=5.67)	~56,700	~94.5 وحدة (الأقرب للعدل!)	هذا هو العدل: استرد الدائن قدرته الشرائية الحقيقية
السلة (ب) – الموسعة (VRC=5.61)	~56,100	~93.5 وحدة	متقاربة جدًا مع السلة (أ)، مما يثبت متانة النموذج

تفسير النتائج

١. **الوفاء بالمثل = مصادرة أموال**: في البيئة التضخمية الحادة، يتحول القرض الحسن من عمل خيري إلى آلية لنقل الثروة قسراً.

٢. **قصور المؤشرات العامة**: مؤشر CPI العام (٥.٠٢) قلل من تقدير الخسارة الحقيقية للدائن الذي ينفق على الغذاء والطاقة (٥.٦٧)

٣. **عدالة VRC واستقراره**: تقارب نتائج السلتين (أ) و (ب) يثبت أن الآلية محصنة ضد التلاعب بالأوزان، طالما بقيت السلع الأساسية هي القلب.

٤. **الزيادة ليست ربا**: المبلغ الذي سدده المدين (٥٦٧٠٠) يشكل زيادة اسمية كبيرة، لكنه بالضبط ما يعيد للدائن قدرته الشرائية. لو حدث العكس (انكماش)، لكان VRC<1VRC<1، مما يثبت أن العامل ليس زيادة زمنية مضمونة.

الفصل الثامن: الرد على الشبهات والإشكالات

"هذه الزيادة هي نفسها الفائدة الربوية"

الرد: الفرق جوهري؛ فالفائدة زيادة مشروطة مرتبطة بالأجل ومضمونة للدائن، بينما VRC قد يزيد أو ينقص، وهو مرتبط بتغير الأسعار وليس بالزمن، ولا يُطبق إلا عند الغبن الفاحش.

"التحكم في الأوزان يعطي سلطة مطلقة للجنة"

الرد: لم نختر الأوزان ذوقًا، بل استندنا إلى مسوح إنفاق الأسر وبيانات إحصائية محايدة، مما يجعلها مرآة للواقع المعيشي، مع إمكانية تخصيص سلة وطنية شفافة لكل دولة.

"ماذا عن تقلبات الذهب في السلة؟"

الرد: تم تفادي هذا الإشكال بفصل الذهب في سلة احتياطية بوزن ١٠٪ فقط، مما يمنح حماية من الانهيار دون أن يتحكم في القوت اليومي.

"النظام لا يصلح للقروض القصيرة"

الرد: شرط الغبن الفاحش يُبطل تطبيقه على القروض القصيرة، مما يحافظ على روح القرض الحسن الإرفاقية.

(الشبهة الأهم): "لماذا لا يكون القرض بالدولار؟ ولماذا لا نترك التعويض للصلح عند السداد دون شرط مسبق؟"

هذه شبهة مركبة، ونجيب عليها بتفصيل:

- **أما القرض بالدولار**: فهو هروب وهمي من الظلم، لأن الدولار نفسه يفقد قيمته. كما أنه يجعل المدين الذي يكسب بالعملة المحلية عرضة لظلم مضاعف عند انهيار عملته (كما في لبنان)، وهو ما يرفضه الاقتصاد الإسلامي الذي يحبذ ربط المال بالاقتصاد الحقيقي لا بعملة أجنبية ورقية.
- **وأما ترك التعويض للصلح عند السداد**: فنموذجنا لا يصادم هذا الرأي الفقهي الوجيه، بل يبني عليه ويطوره. فالصلح عند السداد يقوم على تقدير الضرر، وهذا يحتاج إلى معيار. فإن تُرك للظن صار جهالة وخلافًا، وإن قُدِّر بمؤشر صار صلحًا على شيء معلوم. **نموذجنا يحول الصلح من اتفاق لاحق غامض إلى آلية متفق عليها مسبقًا ومعلومة النتيجة، وهذا أضبط للعدالة**. كما أن اشتراط التعويض هنا ليس ربا لأنه ليس مشروطًا بأجل الدين، بل مشروط بتحقق واقعة موضوعية (تغير قياسي في الأسعار) ومقيد بحد الغبن، وهو في حقيقته **إقرار مسبق بالصلح على أساس موضوعي**، يغلق باب استغلال الدائن للمدين ويوفر الشفافية.

الفصل التاسع: آلية التنفيذ المقترحة عبر العقود الذكية والبنية اللامركزية

هيئة الإشراف والمعايير

- المستوى العالمي: مجمع الفقه وهيئة المحاسبة (AAOIFI) لإصدار معيار اختياري.
- المستوى الوطني: البنك المركزي وهيئة الإحصاء لنشر "سعر دينار القيمة الوطني" اليومي.

صيغة العقد الذكي (Smart Contract)

١. يحدد العقد سلة الدولة وعتبة الغبن .(δδ)

٢. عند الاستدانة، يستدعي العقد من أوراكل (Oracle) سعر PriceVD (t1) PriceVD(t1) ويسجله.

٣. عند السداد، يستدعي PriceVD (t2)PriceVD(t2)

٤. يحسب VRCVRC تلقائيًا. إذا تجاوز الفرق δδ، يُمرر المبلغ المُعدّل، وإلا يُمرر أصل الدين.

٥. تتم التسوية فورًا دون تدخل بشري، مما يضمن الشفافية الكاملة ويمنع النزاع.

الفصل العاشر: حدود الدراسة ومناطق الحذر

رغم ما تقدم، نقر بأن النموذج المقترح لا يخلو من تحديات ننبه إليها بكل شفافية:

١. **شرط "الغبن الفاحش"**: جعلناه شرطًا لتفعيل المعامل، فإذا كان التضخم دون ٢٠٪ لا يُطبق أي تعديل، حفاظًا على طبيعة القرض الحسن.

٢. **افتراض الأسواق الحرة**: في الدول ذات الدعم الحكومي الكثيف أو التسعيرة الجبرية، يجب استخدام أسعار الظل (Shadow Prices) أو الاعتماد على أسعار السوق الموازية.

٣. **القروض قصيرة جدًا**: النموذج غير مخصص للقروض التي تقل عن ٣ أشهر.

٤. **تذبذب الأسعار الموسمي**: يُقترح استخدام **متوسط سعر ربع سنوي** لتفادي القفزات المؤقتة.

٥. **مقاومة المقرضين للانكماش**: قد يسبب عزوفًا نفسيًا، لذا ننصح بأن يكون الشرط اختياريًا في البداية.

٦. **قابلية التلاعب بالبيانات**: الحل هو الاعتماد على هيئة مستقلة للإحصاء تغذي العقود الذكية مباشرة.

الفصل الحادي عشر: الخلاصة والتوصيات

خلاصة البحث

قدم هذا البحث نموذجًا متكاملاً لمعامل استرداد القيمة (VRC) كحل لمشكلة انخفاض قيمة الدين في القرض الحسن، مؤسسًا فقهيًا على ترجيح الجواز المشروط بالغبن الفاحش، ومستندًا عمليًا إلى منهجية

ميزانية الأسرة في بناء سلة القياس، ومثبتًا تجريبيًا على بيانات حقيقية من تركيا. النموذج يحقق العدل بين الطرفين دون أن يكون ربا، ويقدم بديلاً عمليًا للفائدة وللقرض بالعملات الأجنبية.

التوصيات

- **للهيئات الإسلامية الدولية**: دراسة الفكرة وإصدار قرار استرشادي.
- **للباحثين**: إجراء مزيد من الدراسات التطبيقية ودراسات إحصائية لتحليل استقرار النموذج.
- **للمؤسسات المالية**: تطوير العقود الذكية اللازمة وعرض الفكرة على هيئاتها الشرعية.

أسئلة للبحث المستقبلي

- ما السلة المثلى لمختلف الدول؟
- ما أثر تطبيق VRC على سلوك الإقراض؟
- هل يمكن تطبيقه على الديون السيادية؟

المراجع

١. صحيح مسلم، كتاب البيوع.

٢. قرار مجمع الفقه الإسلامي الدولي رقم ٤٢ (٤ / ٥) بشأن وفاء الديون الثابتة بالعملة الورقية.

٣. القرضاوي، يوسف. فقه الزكاة.

٤. بيانات معهد الإحصاء التركي – (TÜİK) مسح ميزانية الأسرة والأرقام القياسية للأسعار .(٢٠١٩–٢٠٢٤)

٥. FRED Economic Data, Federal Reserve Bank of St. Louis.

الملاحق

- **ملحق أ**: جداول تفصيلية بأسعار السلع في تركيا.
- **ملحق ب**: خوارزمية حساب VRC.
- **ملحق ج**: مسرد المصطلحات ,(VRC, VD) الخ

ملحق أ: جداول تفصيلية بأسعار السلع في تركيا

هذا الملحق يضم الجداول التي اعتمدت عليها دراسة الحالة في الفصل السابع.

أولاً: الأرقام القياسية السنوية للأسعار (2019 = 100 أو قريب منه)

المصدر: معهد الإحصاء التركي – (TÜİK) بيانات منشورة، تم تجميعها وتقدير قيم التضخم العام فيها منسقة.

السنة	الرقم القياسي للغذاء والمشروبات غير الكحولية (Food CPI Index)	الرقم القياسي للإسكان والمياه والكهرباء والغاز (Housing & Energy Index)	الرقم القياسي للتضخم العام (All-items CPI) تقديري*
2020	560.5	508.2	732.3
2021	696.6	598.3	875.8
2022	1,293.2	1,013.6	1,508.9
2023	2,144.3	1,353.2	2,319.8
2024	3,364.9	2,385.7	3,676.4

* تم احتساب الرقم القياسي للتضخم العام تراكمياً من نسب التضخم السنوية المنشورة

على أساس 2020=732.3 (58.51%، 53.86%، 72.31%، 19.60%، 12.28%)

ثانياً: تطور سعر صرف الليرة التركية مقابل الدولار (USD/TRY)

السنة	متوسط سعر الصرف السنوي (USD/TRY)
2020	7.02
2021	8.89
2022	16.58
2023	23.80
2024	32.86

المصدر: بيانات صندوق النقد الدولي ومنصات تداول العملات

ثالثاً: أوزان سلة القوت الأساسي المستخدمة في الدراسة (السلة أ)

مستمدة من مسح ميزانية الأسرة التركي لعام ٢٠١٩ (نسبة الإنفاق الغذائي على السلع الأساسية).

الثمني	الوحدة	الوزن في السلة (w_i)
الخبز (القمح)	كيس / رغيف	40%
زيت دوار الشمس	لتر	20%
الحليب	لتر	15%

الثمني	الوحدة	الوزن في السلة (w_i)
الكهرباء والغاز المنزلي	وحدة طاقة (ك.و.س)	25%

ملاحظة: هذه الأوزان تم إدخالها في تركيب السلة (أ) لحساب

$$VRC_A = 0.75 \times VRC_{Food} + 0.25 \times VRC_{Energy}$$

ملحق ب : خوارزمية حساب معامل استرداد القيمة (VRC)

اسم الخوارزمية : حساب قيمة السداد العادلة (FairValueCalc)

المدخلات :

- D قيمة الدين الأصلية بالعملة الورقية
- t1 تاريخ الاستدانة
- t2 تاريخ السداد
- Basket مصفوفة تحتوي على السلع المختارة (i)، وأوزانها w_i، وأسعارها في t1 وt2
- δ عتبة الغبن الفاحش (افتراضيًا 0.20)

المخرجات :

S_fair قيمة السداد العادلة

- VRC معامل استرداد القيمة المستخدم

الخطوات :

١ . حساب سعر دينار القيمة في تاريخي الاستدانة والسداد :

```
Price_VD1 = 0
Price_VD2 = 0
```

لكل سلعة i من 1 إلى n:

$$Price_VD1 \mathrel{+}= w_i * P_i(t1)$$

$$Price_VD2 \mathrel{+}= w_i * P_i(t2)$$

٢ . حساب معامل استرداد القيمة :

$$VRC = Price_VD2 / Price_VD1$$

٣ . تطبيق شرط الغبن الفاحش :

إذا كان 1 - VRC < δ فإن S_fair = D (لا تعويض) وإلا: S_fair = D * VRC

٤ . إرجاع الناتج : أعد S_fair و VRC .

تعقيد زمني: O(n) حيث n عدد السلع في السلة.

الشكل البياني للخوارزمية (Pseudo-code):

```
text
BEGIN
  INPUT D, t1, t2, Basket, δ
  Price_VD1 = 0
  Price_VD2 = 0
  FOR EACH item IN Basket DO
    Price_VD1 = Price_VD1 + item.weight * item.price(t1)
    Price_VD2 = Price_VD2 + item.weight * item.price(t2)
  END FOR
  VRC = Price_VD2 / Price_VD1
  IF ABS(VRC - 1) < δ THEN
    S_fair = D
  ELSE
    S_fair = D * VRC
  END IF
  OUTPUT S_fair, VRC
END
```

ملحق ج: مسرد المصطلحات

الرمز / المصطلح	المعنى	التعريف
VRC (Value Recovery	**معامل استرداد**	معامل رقمي يعبر عن تغير القوة الشرائية للنقود بين تاريخي الاستدانة والسداد، محسوبًا من سلة السلع الأساسية.
VD (Value Dinar)	**دينار القيمة**	وحدة قياس افتراضية تمثل قوة شرائية ثابتة، وتعادل قيمة سلة الثمنيات
t1*t1*	تاريخ الاستدانة	اللحظة الزمنية التي تم فيها إنشاء الدين (استلام المدين للمال).
t2*t2*	تاريخ السداد	اللحظة الزمنية التي يتم فيها الوفاء بالدين.
t0*t0*	تاريخ الأساس (سنة الأساس)	اللحظة المرجعية التي تُحدد فيها الأوزان والأسعار الأولية للسلة، وعادة ما تُساوى مع t1*t1* للتبسيط.
wi*wi*	الوزن النسبي	النسبة المئوية للسلعة في السلة، وتعكس أهميتها في استهلاك الأسرة.
Pi(t)*Pi*(*t*)	سعر السلعة i*i* في	السعر السائد في السوق للوحدة الواحدة من السلعة (*i*أمثلًا: سعر كيس القمح أو لتر الزيت.)
)δδدلتا(	عتبة الغبن	النسبة التي إذا تجاوزها تغير VRC جاز التعويض، وتقترح البحث 0.20
سلة استرداد القيمة	مجموعة السلع الأساسية	السلع (مثل القمح والزيت والطاقة) التي تشكل أساس حساب القوة الشرائية، وتُختار حسب مسوحات الإنفاق الأسري.
السلة الأساسية	سلع استهلاكية	تمثل 90% من وزن دينار القيمة، وتضم الغذاء والطاقة والملبس.
السلة الاحتياطية	الذهب والفضة	تمثل 10% من الوزن، وتُستخدم كحماية طويلة الأجل من الانهيار النقدي

الرمز / المصطلح	المعنى	التعريف
العقد الذكي (Smart	عقد رقمي ذاتي التنفيذ	برنامج يعمل على سلسلة كتل (بلوكتشين) ينفذ شروط السداد وحساب VRC تلقائيًا عند استدعاء الأسعار من الأوراكل.
أوراكل (Oracle)	موفر البيانات	جهة موثوقة (مثل معهد إحصاء) تزود العقد الذكي بأسعار السلع مباشرة